مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

مقالات RCD

العراق بين تعدد القرار واستدامة التوازن
تفسير بنيوي لمعادلة الحكم بعد 2003

د. أمجد رسول العوادي
مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة

ملاحظة :

ان كل الاراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

تمهيد إشكالي

بعد أكثر من عقدين على عام ٢٠٠٣م, لم يعد السؤال الرئيس في العراق يدور حول ما إذا كانت الدولة قد تعافت من آثار الحرب أو الارهاب، بل حول ما إذا كانت قد تشكلت أصلاً بوصفها "مركز قرار سيادي مستقل" قادراً على إنتاج قرار حاسم فالأحداث الكبرى التي شهدتها البلاد – من سقوط الموصل عام ٢٠١٤م من قبل تنظيم داعش الارهابي، إلى الانسدادات السياسية المتكررة بعد الانتخابات وتأخر إقرار الموازنات العامة، وصولاً إلى الأزمات المالية التي اقتربت فيها الخزينة من حافة العجز – لا تبدو وقائع منفصلة أو حوادث عابرة بل تمثل تعبيرات مختلفة عن نمط بنيوي في عمل النظام السياسي، يتمثل في محدودية قدرة مركز القرار داخل بيئة سياسية معقدة تتداخل فيها التوازنات الداخلية مع التأثيرات الاقليمية.

وتكمن المفارقة في أن العراق لا يعاني نقصاً في الموارد أو الموقع الجيوبوليتيكي فهو يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في غرب آسيا ويملك احتياطيات نفطية كبيرة، كما يمتلك تركيبة اجتماعية كان يمكن نظرياً أن تدعم بناء دولة تعددية مستقرة. غير أن هذه العناصر نفسها تحولت في الممارسة الى عوامل جذب للتدخلات الخارجية والى مصادر لإعادة توزيع الريع السياسي بدل أن تكون أدوات لتعزيز قوة الدولة.

وغالباً ما يفسر هذا الواقع عبر مفاهيم الفساد أو ضعف النخب السياسية. غير أن هذه القراءات تبقى توصيفية أكثر منها تفسيرية. فالسؤال الأعمق لا يتعلق بسبب تعثر القرار السياسي فحسب بل بكيفية استمرار هذا النمط رغم تكرار أزماته وتنطلق أطروحة هذا المقال من فرضية مفادها أن ما يبدو شللاً سياسياً ليس مجرد خلل عارض في بنية الحكم بل يعكس نمطاً من التوازن البنيوي المستقر نسبياً يقوم على توزيع القرار ومنع الحسم ويتغذى مالياً من الاقتصاد الريعي كما يتقاطع مع شبكة أوسع من التوازنات الاقليمية.

المنهجية

يعتمد هذا المقال على مقاربة تحليلية تفسيرية تستند الى تحليل مؤسسي لبنية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م, مع توظيف عدد من الأدبيات النظرية في علم السياسة المقارن ولا سيما أدبيات تقاسم السلطة ونظرية الدولة الريعية ونظرية "اللاعبون المعطلون". ويهدف التحليل الى تفسير نمط الاستقرار السياسي في العراق بوصفه نتيجة تفاعل بين المؤسسات السياسية والاقتصاد الريعي والبيئة الجيوسياسية بدل الاقتصار على تفسيره عبر سلوك النخب السياسية أو اختلالات الإدارة الحكومية.

مساهمة المقال في الادبيات

يسعى هذا المقال الى الإسهام في الادبيات المتعلقة بتحليل النظم السياسية في الدول الريعية والمجتمعات المنقسمة عبر تقديم تفسير بنيوي لنمط الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م. فبينما ركّزت كثير من الدراسات السابقة على تفسير الأزمات السياسية في العراق من خلال عوامل مثل ضعف النخب السياسية أو انتشار الفساد أو الانقسامات الطائفية، يقترح هذا المقال مقاربة تحليلية مختلفة تنظر الى هذه الظواهر بوصفها جزءاً من بنية توازن سياسي أوسع.

وفي هذا السياق يقدم المقال مفهوما تحليلياً مركباً يمكن تسميته "توازن التعطيل الريعي"، وهو نمط من الاستقرار السياسي منخفض الكفاءة المؤسسية ينشأ من التفاعل بين تعدد مراكز القرار القادرة على تعطيل الحسم السياسي من جهة ووجود مورد ريعي كبير يسمح للنظام بامتصاص الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التعطيل من جهة أخرى. ويقع هذا المفهوم عند تقاطع ثلاث مقاربات نظرية رئيسية في علم السياسة المقارن، هي أدبيات تقاسم السلطة، نظرية الدولة الريعية ونظرية اللاعبين المعطلين.

ومن خلال هذا الإطار، يسعى المقال الى تقديم تفسير بنيوي لاستمرار نمط الحكم في العراق رغم تكرار أزماته السياسية، وذلك عبر تحليل العلاقة بين توزيع القوة داخل النظام السياسي وبنية الاقتصاد الريعي والبيئة الاقليمية المحيطة. وبهذا المعنى لا يهدف المقال الى وصف الاختلالات السياسية فحسب، بل الى تفسير الكيفية التي تنتج بها هذه الاختلالات نمطاً مستقراً نسبياً من التوازن السياسي ولا يقتصر مفهوم "توازن التعطيل الريعي" على الحالة العراقية وحدها، بل يمكن النظر إليه بوصفه إطاراً تحليلياً قابلاً للتطبيق على بعض الدول الريعية التي تتسم بتعدد مراكز القرار السياسي، وإن كانت الحالة العراقية تمثل أحد أكثر تجلياته وضوحاً.

الإطار النظري: تقاطع المقاربات المؤسسية والاقتصادية

يقع تحليل الحالة العراقية عند تقاطع ثلاثة حقول رئيسية في علم السياسة المقارن.

اولاً: أدبيات تقاسم السلطة: CONSOCIATIONALISM

التي تفسر كيفية إدارة المجتمعات المنقسمة عبر توزيع المواقع السيادية بين المكونات السياسية الرئيسة ومنح الفاعلين الأساسيين قدرة متبادلة على الإعتراض بما يمنع إحتكار السلطة.

ثانياً: نظرية الدولة الريعية: RENTIER STATE THEORY

التي ترى أن الاعتماد الكبير على الريع الخارجي يقلل حاجة الدولة الى التفاوض الضريبي مع المجتمع ويحول السياسة الى آلية لإعادة توزيع الموارد.

ثالثاً: نظرية اللاعبين المعطلين: VETO PLAYERS THEORY

التي تـفترض أن زيادة عـدد الفاعـلين القادريـن مؤسسـياً أو سياسـياً على تعطيـل القـرار تقلـل إحتماليـة حـدوث تغييرات سياسـية جذريـة. ولا يقـوم الإطـار النظـري للمقـال على مجـرد الجمع بين هـذه المقـاربات الـثلاث، بـل على توضيـح العلاقـة البنيويـة بينهـا داخـل الحالة العراقيـة. فكل مقاربـة تـفسر بعـداً مختلفـاً مـن بنيـة النظـام السـياسي، إذ تشرح أدبيـات تقاسم السـلطة البعـد المـؤسسي المتعلـق بكيفيـة توزيـع المناصـب والشرعيـة السياسـية بين الفاعـلين الرئيسـيين، بينما تـفسر نظريـة الدولة الريعيـة البعـد الاقتصـادي المتعلـق بآليـات تمويـل النظـام السـياسي واسـتدامته عبر المـوارد النفطيـة، في حين تـوضح نظريـة اللاعبين المعطلين البعـد الاستراتيجي المرتبـط بقـدرة بعـض الفاعلين على تعطيـل القـرار ومنع الحسـم المـؤسسي. وبهـذا المعنى يمكـن فهـم الحالة العراقيـة بوصفهـا نتـاج تفاعـل بين ثلاثـة مسـتويات مترابطـة: المسـتوى المـؤسسي (Institutional)، والمسـتوى الاقتصـادي (Economic)، والمسـتوى الاستراتيجي (Strategic).

غير أن الحالة العراقيـة لا تنطبـق بالكامـل على أي مـن هـذه النماذج منفـردة بـل تجمع بينهـا في صيغـة هجينـة يمكـن توصيفهـا بمفهـوم تحليلي مركب هـو "تـوازن التعطيـل الريعي". ونقصـد بهـذا المفهـوم نمـط مـن الاسـتقرار السـياسي منخفـض الكفـاءة يقـوم على تفاعل عاملين بنيويين مترابطين:

١ . تعدد مراكز القرار القادرة على تعطيل الحسم السياسي.

٢ . وجود مورد ريعي كبير يسمح للنظام بامتصاص الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التعطيل.

وفي هذا النموذج لا يؤدي التعطيل السياسي بالضرورة الى إنهيار النظام كما قد يحدث في الاقتصادات الإنتاجية لأن الريع يوفر مورداً دائماً لإعادة توزيع المنافع واحتواء التوترات. وبذلك يمكن فهم الإطار التحليلي للمقال بوصفه مقاربة تجمع بين ثلاثة مستويات مترابطة: المستوى المؤسسي الذي تفسره أدبيات تقاسم السلطة، والمستوى الاقتصادي الذي توضحه نظرية الدولة الريعية، والمستوى الاستراتيجي المتعلق بآليات تعطيل القرار التي تبرزها نظرية اللاعبين المعطلين.

اولاً: ٢٠٠٣م — هندسة توزيع بلا مركز صلب

تشكّل النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م, في ظل إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة بقيادة الحاكم المدني للاحتلال بول بريمر عقب إسقاط نظام البعث. وشملت القرارات التأسيسية، حل الجيش العراقي، اجتثاث حزب البعث، إعادة بناء المؤسسات السياسية وصياغة دستور عام ٢٠٠٥م.

كان الهدف المعلن منع عودة الاستبداد غير أن التصميم المؤسسي الذي نشأ أدى عملياً الى شبكة واسعة من التوازنات السياسية دون وجود مركز قرار صلب. فالنظام يقوم على برلمان يمنح الشرعية التنفيذية وحكومات تتشكل عبر تحالفات ما بعد الانتخابات مع مفهوم مرن للكتلة البرلمانية الأكبر وتوزيع غير رسمي للمناصب العليا بين المكونات السياسية

وقد أسهم هذا التصميم في منع احتكار السلطة لكنه في الوقت نفسه جعل عملية الحسم السياسي أكثر تعقيداً.

ثانياً: تعدد مراكز القرار

مع مرور الوقت تطورت هذه البنية المؤسسية الى نمط حكم قائم على تعدد مراكز القرار. ولا يقتصر هذا التوزع على التوازنات الحزبية بل يمتد الى المجال الأمني والإدارة المالية والعلاقة بين الحكومة الإتحادية والمحافظات. ويبرز هذا التعدد بصورة خاصة في ملف إدارة الموارد النفطية والعلاقة المالية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، حيث أسهمت ترتيبات الفدرالية واللامركزية المالية في خلق بنية تفاوض مستمرة حول تقاسم الإيرادات النفطية وتحديد حصص الإنفاق العام، وهو ما يعزز بدوره تعدد مراكز القرار المالي داخل الدولة. وغالبا ما يفسر هذا التعدد بوصفه خللا مؤسسياً غير أنه يؤدي في الواقع وظيفة سياسية يمكن وصفها بـ(آلية الضبط المتبادل). بمعنى كل فاعل سياسي يمتلك قدرة معينة على التأثير أو التعطيل لكن لا أحد منهم يمتلك القدرة الكافية على الحسم الكامل.

كما يظهر أحد أهم أبعاد تعدد مراكز القرار في العراق في الدور الذي تؤديه القوى السياسية الكردية داخل بنية النظام الاتحادي. فالحزبان الرئيسان في إقليم كردستان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، لا يمثلان فاعلين إقليميين فحسب، بل يشكلان أيضاً أطرافاً مؤثرة في معادلات تشكيل الحكومات الاتحادية في بغداد .

ثالثاً: الاقتصاد الريعي كآلية امتصاص

يعتمد الاقتصاد العراقي بصورة شبه كاملة على عوائد النفط التي تمثل ما بين ٨٨ و ٩٣ بالمئة من الايرادات العامة (International Monetary Fund ٢٠٢٣; World Bank ٢٠٢٣). وينتج العراق في معظم السنوات منذ عام ٢٠١٨م، ما بين ٤,٢ و٤,٥ مليون برميل يومياً في حين تتراوح الصادرات النفطية عادة بين ٣,٢ و٣,٦ مليون برميل يومياً تبعاً لقيود الإنتاج وظروف السوق العالمية. وقد بلغت الإيرادات النفطية نحو ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م، نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية بعد الحرب الروسية الاوكرانية قبل أن تتراجع نسبياً بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٥م، مع تقلب الأسعار في نطاق يتراوح بين ٧٠ و٨٥ دولاراً للبرميل. وتستند هذه التقديرات إلى بيانات المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإحصاءات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي تشير بصورة متكررة إلى ارتفاع مستوى اعتماد المالية العامة العراقية على العائدات النفطية.

أنتج هذا الاعتماد المرتفع على النفط ما يمكن وصفه بـ"الاقتصاد السياسي للامتصاص" كتوصيف تحليلي يقصد به قدرة الريع على امتصاص الكلفة الاقتصادية للتعطيل السياسي. حيث يسمح الريع النفطي بتمويل شبكة واسعة من الرواتب والتحويلات الاجتماعية والإنفاق التشغيلي المرتفع. غير أن هذا النمط من الاقتصاد الريعي تعرض لاختبار مهم خلال أزمة انهيار أسعار النفط في عام ٢٠٢٠م

حين أدى التراجع الحاد في العائدات النفطية إلى ضغوط مالية كبيرة على الموازنة العامة، الأمر الذي كشف حدود قدرة الاقتصاد الريعي على امتصاص الصدمات الاقتصادية والسياسية بصورة دائمة. فقد استحوذت النفقات الجارية في الموازنات الأخيرة على أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام بينما تمثل الرواتب والتقاعد في القطاع العام ما يقارب ربع الناتج المحلي الإجمالي، ويُلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الحكومي تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي القوى العاملة، الأمر الذي يعكس الدور التوظيفي للإنفاق العام في امتصاص الضغوط الاجتماعية وتثبيت الاستقرار السياسي عبر آلية توزيع الريع، وبعبارة مكثفة فإن الريع النفطي يمتص الكلفة الاقتصادية للتعطيل السياسي ويحول دون تحولها الى أزمة نظامية.

رابعاً: توازن التعطيل الريعي

يمكن فهم الحالة العراقية من خلال مفهوم تحليلي جامع هو (توازن التعطيل الريعي). ونقصد به نمطاً من الاستقرار السياسي منخفض الكفاءة ينشأ عندما يتقاطع تعدد الفاعلين القادرين مؤسسياً على تعطيل القرار السياسي مع اقتصاد ريعي قادر على امتصاص جزء مهم من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذا التعطيل، بما يسمح للنظام السياسي بالاستمرار من دون الحاجة إلى الحسم المؤسسي أو إجراء إصلاحات بنيوية عميقة. ويشير هذا المفهوم الى نمط حكم يقوم على عنصرين مترابطين:

١ توزيع مراكز القرار بما يمنع الحسم الأحادي

٢ استخدام الريع النفطي لتمويل هذا التوازن

خامساً: الصراع داخل البيت الشيعي ومحاولة (الاغلبية)

لا يمكن فهم السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، من دون ملاحظة التمايزات داخل القوى الشيعية فبينما إندمجت بعض القوى السياسية في نظام التوافق والمحاصصة حرص التيار الصدري على تقديم نفسه بوصفه مشروعاً إصلاحياً ينتقد المنظومة القائمة، ومستقل في قراراته الوطنية بمنأى عن اختراق القوى الخارجية، فبعد انتخابات ٢٠٢١م, طرح السيد الصدر مشروعه لتشكيل حكومة أغلبية وطنية, غير أن تأويل معنى (الكتلة الأكبر) وفق تفسير المحكمة الإتحادية أعاد إنتاج قدرة الأقلية على التعطيل، وقد كشفت هذه التجربة حقيقتين أساسيتين:

١ الشرعية الانتخابية لا تكفي للحسم السياسي

٢ قدرة التعطيل قد تكون أقوى من قدرة التجميع السياسي.

ولا تختلف الانقسامات داخل القوى الشيعية من حيث المبدأ عن الانقسامات التي تشهدها القوى السنية أو الكردية، غير أنها اكتسبت وزناً أكبر بسبب الثقل الانتخابي والسياسي لهذه القوى داخل بنية الدولة، وهو ما جعل انعكاساتها أكثر تأثيراً في مسار القرار الوطني. كما مارست المرجعية الدينية في النجف دوراً غير رسمي في ضبط التوازن السياسي، من خلال دعم المسار الانتخابي، وإصدار فتوى الجهاد الكفائي عام ٢٠١٤م، إضافة إلى الدعوات المتكررة للإصلاح، وهو ما أسهم في احتواء احتمالات الانهيار الشامل رغم تعقّد الأزمات السياسية والأمنية.

سادساً: ازدواجية بنية القرار الامني

أسهم تصميم النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣م، وما رافقه من تفكيك مؤسسات الدولة العسكرية السابقة، في خلق بنية أمنية مجزأة، سمحت باستمرار النفوذ الخارجي بأشكال مختلفة داخل المجال الأمني العراقي، الأمر الذي عمّق ظاهرة ازدواجية القرار. وظل الوجود العسكري الأمريكي في العراق منذ عام ٢٠٠٣م أحد العناصر المؤثرة في بنية التوازن الأمني داخل البلاد، سواء من خلال القواعد العسكرية أو برامج التدريب والدعم اللوجستي للقوات العراقية. وقد أسهم هذا الوجود في تشكيل بعد إضافي في معادلة القرار الأمني، إذ يتداخل مع توازنات القوى الداخلية ومع الحسابات الاستراتيجية الاقليمية في آن واحد.

وبعد سقوط الموصل عام ٢٠١٤م, والحرب ضد ما يسمى ب(تنظيم الدولة الإسلامية) برز واقع أمني متعدد المراكز فإلى جانب المؤسسات العسكرية التقليدية ظهرت تشكيلات مسلحة (الحشد الشعبي) مارست دوراً مهماً في صد الجماعات التكفيرية التي اجتاحت ثلث العراق, ثم جرى دمج هذه التشكيلات ضمن الأطر الرسمية غير أن القرار الأمني بقي عملياً موزعاً بين مؤسسات الدولة وقوى مسلحة ذات امتدادات سياسية وتوازنات ردع إقليمية.

سابعاً: العراق كعقدة توازن إقليمي

يقع العراق عند تقاطع مصالح ثلاث قوى رئيسية هي الولايات المتحدة وإيران وتركيا. ويكتسب هذا التداخل بعداً إضافياً مرتبطاً بجيوسياسة الطاقة، إذ يشكل العراق أحد أكبر منتجي النفط في العالم، كما يمثل موقعه الجغرافي محوراً محتملاً لعدد من مشاريع نقل الطاقة والربط الكهربائي الاقليمي، الأمر الذي يزيد من حساسية التوازنات السياسية الداخلية لأي تحولات في البيئة الجيوسياسية المحيطة.

في هذا السياق يصبح العراق عقدة توازن إقليمي إذ قد يُفسَر أي حسم سياسي داخلي جذري بوصفه تحولاً في ميزان القوى الاقليمي. ومن ثم يتقاطع توازن التعطيل الداخلي مع توازنات الردع الاقليمية. كما برز خلال العقد الأخير دور متزايد لدول الخليج في الاقتصاد العراقي، سواء عبر الاستثمارات في قطاع الطاقة أو مشاريع البنية التحتية أو برامج الربط الكهربائي الاقليمي. وقد رافق ذلك اهتمام متزايد بمشاريع الممرات الاقتصادية التي يمكن أن تجعل من العراق حلقة وصل بين الخليج وتركيا وأوروبا، مثل مشروع طريق التنمية الذي تسعى الحكومة العراقية إلى تطويره بوصفه ممراً تجارياً ولوجستياً يربط موانئ الخليج بالأسواق الأوروبية. كما شهدت البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق خلال العقد الأخير تنامي الحضور الصيني في قطاع الطاقة ومشاريع البنية التحتية في إطار مبادرة الحزام والطريق. وفي هذا السياق يتجاوز موقع العراق كونه ساحة توازن جيوسياسي ليصبح أيضاً عقدة محتملة لشبكات الطاقة والتجارة الاقليمية.

خاتمة تحليلية: حدود التوازن وامكانات التحول

تكشف قراءة بنية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م, عن نمط استقرار خاص يقوم على توزيع مراكز القرار وتداخله مع اقتصاد ريعي واسع النطاق ففي ظل تعدد الفاعلين القادرين على التعطيل ووفرة الموارد النفطية التي تسمح بامتصاص الكلفة الاقتصادية والسياسية للجمود، تشكل ما يمكن تسميته توازن التعطيل الريعي بوصفه آلية ضمنية لتنظيم العلاقات بين القوى السياسية.

غير أن هذا النمط من الاستقرار يظل استقراراً منخفض الكفاءة إذ يحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات حاسمة أو تنفيذ اصلاحات بنيوية عميقة.

ومع ذلك فإن استمرار هذا التوازن ليس مضموناً على المدى الطويل. فإذا إرتفعت كلفة التعطيل السياسي إلى مستوى يتجاوز قدرة الاقتصاد الريعي على امتصاصها أو شهدت البيئة الاقليمية تحولات جذرية فقد يجد النظام نفسه أمام ضغوط تدفعه الى إعادة تعريف قواعد الحكم.

وعند تلك النقطة قد يتحول السؤال من كيفية إدارة التوازن القائم الى كيفية إعادة بناء مركز القرار داخل الدولة العراقية بحيث يصبح أكثر قدرة على الجمع بين الاستقرار السياسي والكفاءة المؤسسية. غير أن أي تحول تدريجي نحو اقتصاد أكثر تنوعاً وأقل اعتماداً على الريع قد يؤدي إلى تقليص قدرة النظام على امتصاص أشكال التعطيل السياسي، وهو ما يجعل الفرضية المطروحة قابلة للاختبار مستقبلاً في ضوء التطورات الاقتصادية والمؤسسية.

المراجع الاساسية:

1- Lijphart, Arend. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. New Haven: Yale University Press, 1977.

2- Tsebelis, George. Veto Players: How Political Institutions Work. Princeton: Princeton University Press, 2002.

3- Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds. The Rentier State. London: Routledge, 1987.

4- Ross, Michael L. The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. Princeton: Princeton University Press, 2012.

5- Dawisha, Adeed. Iraq: A Political History from Independence to Occupation. Princeton: Princeton University Press, 2013.

6-Dodge, Toby. Iraq: From War to a New Authoritarianism. London: Routledge, 2018.

7- Haddad, Fanar. Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity. Oxford: Oxford University Press, 2014.

8-Mansour, Renad. Networks of Power in Iraq: State-Society Relations in a Fragmented Polity. London: Chatham House, 2021.

9- International Monetary Fund. Iraq: Staff Report for the Article IV Consultation. Washington, DC: International Monetary Fund, 2023.

10- World Bank. Iraq Economic Monitor: Protecting Vulnerable Iraqis in the Time of Oil Volatility. Washington, DC: World Bank, 2023.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent
alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252
info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة